

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،،،

مؤسسة ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية

(مؤسسة خاصة)

الدوحة - قطر

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمؤسسة ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (مؤسسة خاصة) "المؤسسة"، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيان الأنشطة والفائض المتراكم، وبيان التغير في حقوق المؤسسة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتم توضيح مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير، إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات، إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs)، وتشمل هذه المسؤولية أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء جوهرية ومادية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم تخطط الإدارة إما لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي غير ذلك. ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. "التأكيد المعقول" هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة، يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية، كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، نمارس حكماً مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا، إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدره المؤسسة على المواصلة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا، إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المؤسسة بالتوقف عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

تابع مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المؤسسة لإبداء الرأي حول البيانات المالية، إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمؤسسة، ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل

نقوم بالتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بأمور أخرى كالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق. نقوم أيضا بتزويد الإدارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبليغهم عن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا، من الأمور التي تم تقديمها الى الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي مسائل التدقيق الرئيسية.

نحن نصف هذه المسائل في تقرير مدققي الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن هذه المسألة أو عندما نقرر في حالات نادرة جدا، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا نظرا للأثار السلبية التي تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق، تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك السجلات، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم (12) لسنة 2004 – والتعديلات عليه بموجب قانون رقم (10) لسنة 2010 وأي قوانين أخرى ذات صلة، أو لبتود النظام الأساسي للمؤسسة والتعديلات عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسسة أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2025.

الدوحة في 08 فير اير 2026

عن مكتب حمد جابر العذبة للمحاسبة والتدقيق



حمد جابر حمد خجيم العذبة
سجل مدققي حسابات رقم (408)